

اقتصاد

مكاسب الليرة تخفض المعدن الثمين

هل من ضريبة جديدة على الذهب في ٢٠١٧؟

| علي محمود سليمان

بين نقيب الصاعغة غسان جزماتي أن الانخفاض الحالي في أسعار الذهب مرتبط بانخفاض سعر صرف الدولار جراء تحسن الليرة السورية حيث تم التسعير يوم أمس على أساس دولار وسطي بـ ٥١٠ ليرة، ليسجل غرام الذهب عيار ٢١ سعراً بـ ١٦٩٠٠ ليرة سورية و غرام الذهب عيار ١٨ سجل سعراً بـ ١٤٤٨٦ ليرة سورية، فيما كانت الأونصة الذهبية العالمية سجلت ١١٥٦ دولاراً.

وفي تصريح لـ «الوطن» لفت جزماتي إلى أن جمعية الصاعغة بدمشق تفضل أن يبقى الاتفاق على حاله مع وزارة المالية حول ضريبة الإنفاق الاستهلاكي وحسب المبالغ المتفق عليها، مشيراً إلى أنهم بانتظار تحديد موعد لعقد الاجتماع الخاص للتحديث حول الضريبة مع وزارة المالية، لكون الاتفاق الحالي ينتهي سريان مفعوله مع نهاية العام الحالي. وفي السياق ذاته أوضح رئيس جمعية الصاعغة في حلب عبدو موصلي أن الجمعية رفعت كتاباً إلى رئاسة مجلس الوزراء للمطالبة بتجديد اتفاقية رسم الإنفاق الاستهلاكي مع وزارة المالية، بانتظار معرفة رؤية الوزارة حول الاتفاق، معتبراً أنه في الوضع الحالي يفضل ألا تتغير القيم التي كان متفقاً عليها سابقاً، وخاصة في الأشهر الأولى من السنة.

ولفت موصلي إلى أنه سابقاً عندما صدر قانون الإنفاق الكفائي والذي كانت النسبة فيه ١٠٪ لم يتمكنوا من تطبيقه رغم أن سعر غرام الذهب لم يتجاوز ٣٥٠ ليرة سورية في وقتها، وكانت من نتيجة القانون أن تأثرت حركة المبيع بشكل كبير وقسم كبير من تجار الذهب غادروا البلد إلى لبنان والأردن، وحتى في دبي فإن أكثر من نصف أعضاء مجلس

الذهب العالمي هم من السوريين الذين غادروا في ذلك الوقت، وبعد ذلك تراجعت وزارة المالية عن قانون الإنفاق الكفائي وتم التفاهم مع الجمعيات أن تقوم هي بتحديد القيم المطلوب تحصيلها من المحال حسب حجم العمل والسوق الذي يوجد في خلال ٤ دورات في العام، معيدا المطالبة بأن يتم تحصيل ضريبة الإنفاق الاستهلاكي عند مبيع الذهب في المحل مباشرة بموجب فاتورة نظامية مختومة من وزارة المالية، كما هو الحال في كل دول العالم، مفسراً بأن الذهب هو كتلة نقدية ثابتة لا تتغير لذلك ضريبة الإنفاق الاستهلاكي يجب أن تؤخذ على الأجرة، ولكن ما يجري حالياً هو فرض الضريبة على الكتلة النقدية الثابتة، فالذهب لا يتغير مع الزمن.

من جانبه أشار رئيس جمعية الصاعغة في حماة عصام شهيداً في حديثه لـ «الوطن» إلى أنه لم يبقى سوى ٧ ورشات لصياغة الذهب في حماة من أصل نحو ١٨ ورشة سابقاً، موضحاً أن أغلبهم هاجر خارج البلد بعد أن تقدم أصحاب الورشات التي توقفت بطلب إلى الاتحاد العام للحرفيين لإيقاف ورشاتهم وتبليغ وزارة المالية لإيقاف احتساب ضريبة الدخل عليهم، وحصلوا على ورقة من جمعية الصاعغة بإغلاق الورشة ومن لديه قلم دفعة قام بتسليمه للجمعية، ولذلك تنتظر جمعية الصاعغة في حماة أن يؤخذ بأمر هذا التغيير بالنسبة لعدد ورشات الصاعغة حين الاتفاق على المبلغ المطلوب تحصيله لضريبة رسم الإنفاق الاستهلاكي. ولفت شهيداً إلى أن حركة البيع تعتبر منخفضة حالياً في أسواق حماة لكونها تتحسن في المواسم الزراعية، إضافة إلى أن الناس تترقب مزيداً من الانخفاض في الأسعار، ولكن لا يوجد مؤشرات واضحة لإمكانية التوقع في حالة انخفاض أو ارتفاع الأسعار.



حلب.. من منبر «الشعب»

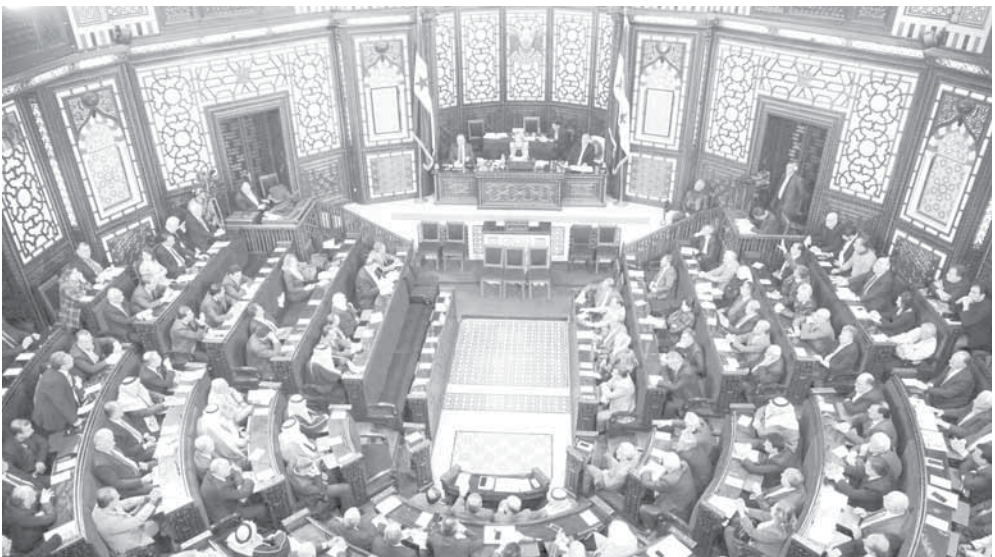
المدن لـ «الوطن»: مطلوب إنجاز خدمي يوازي إنجازات الجيش لإعادة الحياة إلى المناطق المحررة بأسرع وقت

| الوطن

خصص مجلس الشعب جلسته التي عقدت بالأمس للحديث عن حلب الصمود والنصر، حيث أكد النواب ضرورة تكاتف السلطنتين التشريعية والتنفيذية لإعادة الحياة إلى أحياء العاصمة الاقتصادية جنباً إلى جنب مع قوات الجيش العربي السوري.

وكان لـ «الوطن» وقفة مع بعض النواب، وسألهم عن دورهم خلال المرحلة الراهنة لمساندة حلب وصمودها، فأجاب النائب مكيب الدندن: «لأشك أن معركة حلب معركة أساسية ضمن المعركة الكبيرة للجيش. وأن إنجاز النصر بحلب هو خطوة أساسية في إنجاز نصر تام ونحر الإرهاب في كل الأراضي السورية والمطلوب منا كاعضاء مجلس الشعب خلال الفترة الحالية مؤازرة إنجازات الجيش بحيث يكون هناك إنجاز خدمي يوازي إنجازات الجيش وأن يتم توفير جميع الخدمات وإعادة الحياة إلى المناطق المحررة وتأهيلها بأسرع وقت». وأضاف: «يجب أن تسخر الحكومة كل إمكانياتها لإنجاز وإعادة تأهيل البنى التحتية في المناطق المحررة، لنجعل من حلب نموذجاً لكل المناطق التي يتم تحريرها لما للحلب من أهمية اقتصادية».

وبين الدندن أنه «علينا الاعتراف بأن الدمار والخسائر كبيرة في المناطق المحررة وهناك جزء كبير من الأليات والمعدات قد دمرت وسرقت لذلك يجب أن يكون هناك لجنة من كل المحافظات للمساهمة في إعادة التأهيل. والمطلوب من الحكومة حالياً النهوض بملف إعادة الإعمار والمبلغ المرصد من الحكومة هو ٥٠ مليار وهو مبلغ ضئيل جداً مقابل الخسائر التي تصل إلى مليارات الدولارات، موضحاً بأن الأهم هو كسر الإجراءات الروتينية التي تعيق البدء في إعادة الإعمار «الأمر الذي يتطلب رصد ميزانية معينة لحلب ووضعها تحت تصرف المعنيين من محافظ وجهات مختصة بحيث يتم البدء مباشرة بالإقلاع لأن الوضع الاستثنائي يتطلب إجراءات إسعافية تعيد ثقة المواطن بالعمل الحكومي وإنجاز النصر.



بمواجهة التطلعات الإرهابية وداعيتها مشددين على ضرورة الإسراع في عملية تأهيل وإعادة إعمار ما دمته الإرهاب والنهوض بالواقع الخدمي في مدينة حلب وتقديم المزيد من العون للأهالي الذين آمن الجيش العربي السوري خروجهم من المناطق المحاصرة من التطلعات الإرهابية. وأشاروا إلى أهمية التغطية الإعلامية لانتصارات جيشنا البطل في حلب منوهين بصمود الأهالي وصبرهم وتكاتفهم وتضحياتهم ووقوفهم إلى جانب الجيش العربي السوري. وفي كلمة لها في بداية الجلسة توجهت رئيسة مجلس الشعب هدية عباس بالتحية إلى الجيش العربي السوري الذي يسيطر ملاحم الانتصار ويحدر التطلعات الإرهابية المسلحة طالبة الرحمة للشهداء الأبرار ومتمنية الشفاء العاجل للجرحي.

إننا متفائلون، لكن يجب أن نكون يقظين لأن أصعب مرحلة هي الربع ساعة الأخيرة من الحرب».

بدوره أكد النائب فيصل الخوري لـ «الوطن» ضرورة أن يكون هناك دعم لحلب من السلطات المركزية بدمشق كأن يكون هناك «مثلاً، لجنة للخدمات الفنية وورش للكهرباء والمياه وغيرها من الخدمات التي تسهم في إعادة تأهيل البنى التحتية. ومن الجدير ذكره أن المجلس تابع جلسته لمناقشة القضايا والمشكلات الخاصة بالمجلس والهيكل الإداري والتنظيمي، في جلسة مغلقة.

وبعد العودة إلى الجلسة، فقد أكد الأعضاء أهمية الانتصارات التي يحققها الجيش العربي السوري بالتعاون مع الحلفاء والأصدقاء في جميع الأراضي السورية وفي حلب خاصة

٧٠٪ نسبة «الغش» في لمبات توفير الطاقة.. واللجنة المختصة تعترف؛

مخالفون يستعينون بمعارفهم في الوزارة «التموين» لتغيير نتائج التحليل!

| عبد الهادي شباط

رغم أن لجنة تحليل الأدوات الكهربائية تعمل وفق مبدأ الكفاف ومعظم أدواتها تكشف مخالفات الباعة والتجار في أسواق الأدوات الكهربائية تقليدية، لا تتعدى مغناطيس وقارئ لمبة، إلا أنها لم تسلم من الضغوطات التي يمارسها أصحاب المخالفات لتغيير نتائج تحليل موادهم وسلعهم ولكن الأطرف في القصة، وذلك بحسب رئيس اللجنة وحيد بارة، الذي أوضح أن بعض المخالفين وخاصة من المتنفذين يستعينون ببعض معارفهم في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك نفسها لتجاوز مخالفاتهم من اللجنة.

وفي تصريح لـ «الوطن»، أوضح بارة أن حجم المخالفات في سوق الكهرباء تتركز في اللمبات التوفيرية واللمبات الكهربائية حيث ترتفع نسب المخالفات في اللمبات وخاصة التوفيرية إلى أكثر من ٧٠٪ على حين لا تقل نسبة المخالفات عن ٩٠٪ في تجارة كابلات الكهرباء من مختلف السماعات والمقاطع لهذه الكابلات.

وخاصة أن معظم هذه المواد مستوردة ويجري التلاعب بمواصفاتها مؤكداً أن التلاعب لا يشمل فقط هذه المواد المدخلة عبر التهريب وإنما أيضاً للبيضاغة المدخلة بشكل



قانوني وهناك الكثير من هذه المواد غير صحيحة المواصفة حيث تم تزويدها بمواصفات وهمية وغير صحيحة ويتم بيعها في السوق بناء على هذا الأساس وهو ما يرفع نسب مزودة بمواصفة غير واضحة مثل أن اللمبة مكتوب

عليها أن طاقتها من ٢٠-٤٠ فولطاً وهو كلام يدل على التلاعب والاحتيال لأن طاقة اللمبة واحدة فهي إما ٢٠ أو ٤٠، وهي محاولة لتضليل الزبون والتهرب من رصد المخالفة.

وأكثر ما لفت اهتمامنا بعد التحول من رئيس اللجنة إلى حماية المستهلك أوضح لنا أحد العاملين في حقول التسعير في الوزارة أن القانون ١٤ سمح لمنجني وتجار المواد الكهربائية الاحتفاظ ببيانات تكاليفهم في مكاتبهم من دون تقديمها لمديريات التجارة الداخلية وحماية المستهلك إلا لدى وجود شكوى مقدمة بحق منتج معين. وفي نهاية المطاف نود تسجيل ملاحظة ومقترح حول تشكيل لجان تحليل الأدوات الكهربائية رغم عدم تشكيكنا بعملها إلا أننا نسأل: لماذا لا يتم إحالة اختبار وفحص الأدوات الكهربائية إلى جهات عامة مختصة، ولديها الأدوات والتقنيات التي تمكنها من فحص واختبار الأجهزة والأدوات الكهربائية بشكل علمي وسليم بعيداً عن أي تدخلات أو محسوبيات مثل كلية الكهرباء بجامعة دمشق أو مركز الاختبارات الصناعية أو البحوث العلمية وغيرها من المراكز والمخابر المؤهلة التي تمتلك الكفاءة العملية والتقنية لإجراء هذه الاختبارات بشكلها السليم.

«التجارة الخارجية» استوردت

آليات بـ ١٢,٧ مليار ليرة للقطاع الخاص في ٩ أشهر

| الوطن

استوردت المؤسسة العامة للتجارة الخارجية آليات وشاحنات جديدة ورؤوس قاطرات وإطارات بحوالى ١٢,٧ مليار ليرة سورية لمصلحة القطاع الخاص وذلك خلال تسعة أشهر من العام الجاري ٢٠١٦. وقد اقتصر طلبيات القطاع الخاص من المؤسسة على ١٦ بنداً ضمن مجال الآليات من أصل ٥٩ بنداً على قائمة المستوردات حسب الجدول المعد من المؤسسة.

وبلغت مستوردات المؤسسة من الآليات نحو ٥,٩ مليارات ليرة شملت ١٧٩٩ سيارة وشاحنة، واليات أخرى مختلفة لمصلحة القطاع الخاص، وزعت على ١٥ جراراً و١٤٤٤ عزاقة وحصادة واحدة.

من جهة أخرى تخطط المؤسسة لعام ٢٠١٧ لاستيراد إطارات بقيمة ٢٨٧ مليون ليرة تشمل ١١٨٩ إطار شاحنة بقيمة ٢٢٢ مليون ليرة وقطعاً تبديلية بقيمة ٣٣ مليون ليرة إضافة إلى مبلغ ٣١ مليون ليرة نفقات تقع تحت هذا البند في حين خصصت مبلغ ٢٥٨ مليون ليرة للفترة ذاتها قيمة مشتريات داخلية للسيارات.

٢,٩ مليار ل. س لإسعاف «الصناعة»

في ٢٠١٧ نصفها لـ «الصناعات الهندسية»

إعادة تأهيل الصالات والتجهيزات الكهربائية وغيرها من الآلات والأدوات، كذلك الحال بالنسبة للمؤسسة الغذائية التي رصد لها ٤٠ مليوناً لترميم مستودعات معمل النيرب بشركة زيوت حلب إضافة إلى تأهيل بعض الشركات وترحيل أنقاضها.

أما مديرية التأهيل والتدريب المهني فقد خصص لها حصة من الخطة الإسعافية بلغت ٩ ملايين ليرة لترميم وصيانة المباني الخاصة بالمعاهد. وتحت بند مشاريع طارئة خاصة بوزارة الصناعة وإدارتها خصصت الوزارة لنفسها مبلغ ٣٠٠ مليون ليرة سورية.

وعلماً بأن الموازنة الاستثمارية لوزارة الصناعة والمؤسسات والجهات التابعة لها للعام ٢٠١٧ تزيد على ١٦ مليار ليرة سورية. وكان وزير الصناعة أحمد الحمو أكد خلال مناقشته أمام لجنة الموازنة في مجلس الشعب أن الحكومة تولى اهتماماً خاصاً بالقطاع الصناعي على الرغم من الضرر الذي لحق به نتيجة الأزمة الاقتصادية المستمرة منذ أكثر من خمس سنوات لافتاً إلى تجلي هذا الاهتمام بارتفاع اعتمادات مشاريع وزارة الصناعة من ٧,٣ مليارات خلال العام الحالي إلى أكثر من ١٦ ملياراً في العام القادم ما يمكن الوزارة من تنفيذ العديد من مشاريعها الجديدة وإعادة تأهيل بعض خطوط الإنتاج وإضافة خطوط جديدة وبالتالي استثمار طاقتها وتحقيق أعلى قيمة مضافة ممكنة.



وفيما يخص المؤسسة العامة للاسمنت ومواد البناء فقد خصصتها الوزارة بمبلغ ٢٥٢ مليون ل.س على أن يخصص قسم منه لإعادة تأهيل الوحدة الاقتصادية لتصنيع القمع التبديلية وتأهيل المباني ولوحات التحكم والتغذية الكهربائية لأفران الصهر والتنديبات والأجهزة المخبرية وصالة التشغيل وغيرها من الأثاث والمعدات لزوم استمرار العمل. كما خصصت الوزارة ١٦٩ مليون ليرة سورية لمؤسسة حلج وتسويق الأقطان

لمختلف الأجهزة إضافة إلى ترميم بعض المعامل وإعادة تأهيل البعض المتضرر. وفيما يخص المؤسسة العامة للسكك خصصت المؤسسة ٢٢١ مليون ليرة لترميم المبني وتأهيل السيارات الشاحنة والبرادات الخاصة بنقل الخميرة. وفيما يخص المؤسسة العامة للتبغ خصصت الوزارة ٥١٣ مليون ليرة لتغيير خطي الإنتاج وإعادة تأهيل التجمعات الصناعية والبنى التحتية من مياه وكهرباء وترميم.

| الوطن

خططت وزارة الصناعة لإسعاف مؤسساتها وشركاتها بمبلغ ٢,٩ مليار ليرة سورية تقريباً، وذلك ضمن خطة أطلقت عليها تسمية الخطة الإسعافية لوزارة الصناعة لعام ٢٠١٧.

وتأمل الوزارة من خلال هذا الرصيد إصلاح وصيانة وترميم بعض الشركات والمعامل لإعادة عجلة الإنتاج وذلك ضمن جداول وخطة محددة، موزعة المبلغ على المؤسسات حسب احتياجاتها. وعلمت «الوطن» أن وزارة الصناعة انتهت من إعداد خطتها الإسعافية للعام ٢٠١٧ وأرسلتها إلى الحكومة لمناقشتها من لجنة فنية متخصصة، تمهيداً لعرضها على لجنة الإعمار للنظر بها وإقرار ما يلزم بشأنها على الواقع.

وخصصت الوزارة الجزء الأكبر من المبلغ (٢,٩ مليار ليرة سورية) لإسعاف شركات المؤسسة العامة للصناعات الهندسية والتي تعتبر الأساس في إقلاع العديد من الصناعات حيث رصدت مبلغاً وقدره ١,٤٨ مليار ليرة سورية لإعادة تأهيل بعض الشركات والاسيا الإنشاءات المعدنية والآلات المضطرة والسيارات وشركة سيروينيس وبردي وكابلات حلب إضافة إلى توعيص آلات ومعدات لمشروع كمارصودت الوزارة نحو ٢٣٥ مليون ليرة للمؤسسة العامة للصناعات النسيجية للقاء تأمين محمولة كهربائية وصيانة

مخبر خاص في دمشق ضبط مخالفاً ٨ مرات في ٣ أشهر!

مدير تموين دمشق: الازدحام أمام الأفران مؤشر إلى جودة الرغيف!

| الوطن

رغم أن مادة الخبز خط الحكومة الأحمر إلا أن حالات التلاعب والتجاوزات ما زالت مشاهدة ويراها المواطن بعم أعين أمام المخابز وخاصة المخابز التي تشهد ازدحاماً مستمراً حيث يتم بيع الربطة بنحو ١٠٠ ليرة وأحياناً تصل إلى ١٥٠ ليرة، من بعض الوسطاء أو الباعة.

وفي تصريح لـ «الوطن»، أكد مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك بدمشق عدي الشبلي أنه يتم تخصيص نحو ١٢ دورية يومياً تعمل على مراقبة عمل المخابز وضبط المخالفات فيها، إضافة إلى الزيارات المستمرة من المدير ومعاونيه في المديرية لكل المخابز في أحياء دمشق.

وعن حالة الازدحام بين أن الازدحام مؤشر إلى جودة الرغيف في مخابز دمشق وخاصة أن الكثير من سكان المناطق في ريف دمشق يحصلون على احتياجاتهم من مخابز دمشق، إضافة إلى أن معظم الموظفين والعاملين في دمشق من مناطق ومحافظات أخرى يؤمنون احتياجاتهم من المادة من مخابز وأفران دمشق ومن ثم كل ذلك يزيد من حالة الطلب والازدحام أمام المنافذ.

وعن حجم الاحتياجات لمدينة دمشق من مادة الخبز طن من الدقيق التمويني شهرياً تستهلكها المخابز الآلية والاحتياطية والخاصة حيث تغطي المخابز الاحتياطية نحو ٥٠٪ من احتياجات دمشق على حين تغطي المخابز والأفران الخاصة قرابة ٣٠٪ والمخابز الآلية نحو ٢٠٪ حيث يعمل في دمشق نحو ٢١ مخبزاً احتياطياً و٢٠ مخبزاً آلية ونحو ٥٤ مخبزاً خاصاً وبالتوقف مع المدير عند المخابز والأفران الخاصة لكون معظم المخالفات تصدر عنها، وهناك

٢٢

١٢ دورية يومياً

لمراقبة مخابز دمشق وضبط المخالفات فيها

حالة تلاعب في صناعة الرغيف ظاهرة. مؤكداً أن هناك ملاحقة ورقابة يومية على عمل هذه المخابز وعلى سبيل المثال أحد الأفران الخاصة في منطقة الشيخ محي الدين بدمشق تم تنظيم ٨ ضبوط بحقه خلال ٣ أشهر، مبيئاً أن المديرية تسعى إلى ضمان استمرار هذه المخابز بالعمل والإنتاج مع ضمان تقيدها بالعمل وخاصة أن المديرية تركز عبر دورياتها على جودة صناعة الرغيف لكونه لم يعد هناك أي مسوغ بعد تخفيض نسب الاستخراج من مادة الدقيق ولذلك تلجأ المديرية إلى اتخاذ الإجراءات الراجعة بحق الأفران المخالفة بعيداً عن إغلاق المخبز لأنها تكون عقوبة لأهل الحي أكثر من صاحب المخبز نفسه لذلك يتم تحويل مخصصات المخبز في حالات المخالفة المتكررة لأقرب مخبز في الحي لضمان تأمين حصول الأهالي على احتياجاتهم اليومية من مادة الخبز.